



سلسلة أوراق عمل معهد التخطيط القومي

السياسة الضريبية فى ضوء التطورات المتوقعة

د. دينا قاسم

أ. سالمة متولى

ورقة عمل رقم (3 - 2024)

يوليو 2024



سلسلة أوراق عمل

السياسة الضريبية في ضوء التطورات المتوقعة

د. دينا قاسم
مدرس الاقتصاد - مركز السياسات الاقتصادية الكلية - معهد التخطيط القومي
dina_inp2011@hotmail.com

أ.سالمة متولى
مدرس مساعد الاحصاء - مركز السياسات الاقتصادية الكلية - معهد التخطيط القومي
Salema.ali@feps.edu.eg

ورقة عمل رقم 3-2024

تم النشر لأول مرة في عام 2024 بواسطة معهد التخطيط القومي.

سلسلة أوراق عمل معهد التخطيط القومي: تستهدف هذه السلسلة عرض بعض النتائج الأولية للبحوث التي يجريها معهد التخطيط القومي بقصد مناقشتها من جانب المعنيين من داخل المعهد وخارجه تمهيدا لتطوير هذه النتائج والارتقاء بمستوي البحث العلمي بالمعهد، وإعادة نشر الورقة في وعاء نشر محكم محليا أو إقليميا أو دوليا.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2024

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد وإنما هي مسؤولية المؤلف أو المؤلفين.

WWW.INP.EDU.EG

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم 11765
A.R.E SALAH SALEM ST. NASR CITY, CAIRO P.O.BOX: 11765

سلسلة أوراق عمل - معهد التخطيط القومي

Tax Policy in Light of Recent Development

السياسة الضريبية فى ضوء التطورات المتوقعة

د.دينا قاسم

مدرس الاقتصاد - مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

dina_inp2011@hotmail.com

أ. سالمة متولى

مدرس مساعد الإحصاء-مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

salema.ali@feps.edu.eg

ملخص:

تتناول هذه الورقة دراسة وتحليل السياسة الضريبية في ضوء التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد وبشكل خاص الركيزة الأولى والثانية أو ما يعرف بحل الركيزتين two pillar solutions وفى ظل انضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS- Base Erosion and Profit Shifting) وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي ، أصبح تطوير السياسة الضريبية في مصر يمثل أولوية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030 ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم و التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد.

وتتضمن أهداف الورقة: بيان مفهوم السياسة الضريبية وتطورها، وأوجه القصور الذي يواجه النظام الضريبي المصري مع عرض تجارب دول نجحت في وضع سياسة ضريبية كفاء في ظل التطورات الحديثة وكيف يمكن الاستفادة من تجارب تلك الدول؟

وقد توصلت الورقة لعدة نتائج منها : هناك عدد من اوجه القصور في النظام الضريبي المصري والتي يعتبر من أهمها كبر حجم القطاع غير الرسمي، ظاهرة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي وانخفاض مستوى الوعى الضريبي، وضعف الطاقة الضريبية، وأن من أهم تحديات السياسة الضريبية الحالية هو وضع سياسة ضريبية تواكب العصر الرقمي، وتعمل على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وبالإضافة الى دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار عملية التنمية المستدامة، وبالتالي يتمثل التحدي أمام صانعي السياسات في الموازنة بين إيجاد حصة عادلة من عائدات الضرائب من جانب ، وتحقيق الكفاءة من جانب آخر.

وتقدم هذه الورقة توصيات وبدائل لتعزيز دور السياسة الضريبية في ضوء التطورات الحديثة أمام صانع القرار وتحديد الأطراف ذات الصلة مع بيان التكلفة والعائد لنجاح تلك السياسة والتوصل لرؤى شاملة وفق إطار يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية.

الكلمات الدالة:

السياسة الضريبية - الرقمنة - التطورات الحديثة - الإيرادات الضريبية - النظام الضريبي المصري.

Summary:

This paper discusses tax policy in light of recent developments resulting from the digitization of the economy, especially the first and second pillars, or what is known as the two pillar solutions, and in light of Egypt's accession to the steering group concerned with following up the comprehensive framework for implementing executive plans to combat the erosion of the tax base and the transfer of profits (BEPS)(Base Erosion and Profit Shifting) and its joining the OECD Global Forum for Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes with the aim of modernizing double taxation prevention agreements, developing tax policy in Egypt has become a high priority for achieving sustainable development goals within the framework of Egypt's Vision 2030 and keeping pace with the technological progress that the world is witnessing, and recent developments resulting from the digitization of the economy.

The objectives of the paper include explaining the concept of tax policy and its development, the shortcomings facing the Egyptian tax system, while presenting the experiences of countries that have succeeded in developing an efficient tax policy in light of recent developments. In addition to that, how can we benefit from the experiences of those countries?

The paper reached several results, including: There are some shortcomings in the Egyptian tax system, the most important of which is the large size of the informal sector, the phenomenon of tax evasion and tax avoidance, the low efficiency of the tax system, the low level of tax awareness, and weak tax capacity, and the most important policy challenge is develop a tax policy that keeps pace with the digital age and works to combat the phenomenon of tax evasion, in addition to the role of tax policy in achieving social justice within

the framework of the sustainable development process, Therefore, the challenge facing policy makers is to balance between finding a fair share of tax revenues, and achieving efficiency on the other hand.

The conclusion is that this paper presents recommendations and alternative to enhance the role of tax policy in light of recent developments for the decision makers, identifies the relevant parties, and explain the cost and benefit for the success of that policy, and reaches comprehensive visions according to a framework that ensures the participation of all concerned parties.

Key words:

Tax policy - Digitization - Recent developments - Tax revenues –

The Egyptian tax system

مقدمة:

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم واشتداد المنافسة بين الدول والمشروعات الاقتصادية، تسعى الدول لوضع خطط وسياسات تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة بالنسبة للمشروعات القائمة والعمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، ولن يتأتى هذا إلا من خلال وجود إصلاح لجميع القطاعات الاقتصادية، ولعل من بين أهم السياسات التي يجب على الدول إصلاحها ومراجعتها هي السياسة الضريبية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي وتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، من حيث فعاليتها في تمويل الخزنة العامة للدولة، أو مساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وتشجيع الصادرات، والتوزيع العادل للدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية، إضافة إلى فعاليتها في الحد من التلوث وتحقيق إيرادات لتمويل الأنشطة صديقة البيئة.

وقد تزايد اهتمام الحكومات بالضرائب كأحد أدوات السياسة المالية التي تحقق من خلالها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية فضلاً عن الأهداف المالية إذ إن السياسة الضريبية تصاغ أهدافها باتساق وانسجام مع أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام، وقد لجأت مختلف الدول وفي إطار الإصلاح الضريبي إلى البحث عن البدائل الممكنة للحفاظ على سياسة ضريبية فعالة ماليًا واقتصاديًا واجتماعيًا (Richard and Eric,2003 p15)

القسم الأول: الأهداف والمخطط التفصيلي

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في بيان مدى مساهمة السياسة الضريبية في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يذكر أن الدول النامية تعاني ضعفاً ملحوظاً في كل من الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي كما تكثر بها القطاعات التي من الصعب إخضاعها للضرائب وتعاني مصر مثل معظم الدول النامية من ضعف القاعدة الضريبية وضعف الامتثال الضريبي وارتفاع نسبة التهرب الضريبي وضعف في موارد الموازنة العامة للدولة، لذا تحاول الدراسة الإجابة عن الآتي:

- هل يمكن صياغة سياسة ضريبية تحقق التوازن بين الأهداف المختلفة مثل زيادة تعبئة الإيرادات مع ضمان أن يكون النظام الضريبي عادلاً ومنصفاً في ظل التغيرات التي يشهدها العالم؟

- هل الإجراءات التي تتعلق بالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية عند وضع تنبؤات عن الإيرادات يمكن أن توفر أفضل المعلومات الممكنة أمام صانع السياسات للاختيار بين البدائل المختلفة؟

الفجوة المعرفية: في ضوء مراجعة بعض الأدبيات الحديثة يمكن بيان الفجوة المعرفية بأن الدراسة الحالية ستقوم بدراسة وتحليل السياسة الضريبية الكفاء في ظل التطورات الحديثة إذ تعد السياسة الضريبية محوراً مهماً في رسم الخرائط الاقتصادية والاجتماعية، ودراسة تجارب دول نجحت في وضع سياسات ضريبية تأخذ في الاعتبار التغيرات والتطورات الحديثة والإفادة من تلك التجارب بالنسبة للنظام الضريبي المصري من خلال رفع كفاءة عمل الإدارة الضريبية وتحسين الأداء المستمر للنظام الضريبي وأخيراً معالجة بعض القصور في النظام الضريبي في ظل التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد وتوفير البدائل أمام صانع القرار من خلال توفير أفضل المعلومات الممكنة.

المنهجية المستخدمة: تستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي وأسلوب التحليل الإحصائي للبيانات المتاحة في مصر ودول مقارنة للخروج بدروس مستفادة من تجارب دول نجحت في وضع سياسات ضريبية فعالة في ضوء التغيرات.

تساؤلات البحث:

- هل المنظومة الضريبية في مصر تعاني من بعض القصور؟
- ما مدى استعداد الأنظمة الضريبية في مصر للتكيف مع التغيرات والتطورات الناتجة عن رقمنة الاقتصاد؟

- هل يمكن لمصر الإفادة من تجارب دول نجحت في وضع سياسة ضريبية تأخذ في الاعتبار التغيرات والتطورات الحديثة؟

الفرضية الأساسية:- الإجراءات التي تتعلق بالسياسة الضريبية والإدارة الضريبية عند وضع تنبؤات عن الإيرادات لتوفير أفضل المعلومات الممكنة أمام صانع السياسات للاختيار بين البدائل المختلفة مما يحقق التوازن بين أهداف السياسة الضريبية.

البيانات والمؤشرات المستخدمة: تطور بيانات الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة محل الدراسة ونسبتها لإجمالي الإيرادات ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي مع تحليل التكلفة والعائد للسياسات المقترحة.

مصادر البيانات: وزارة المالية المصرية - البنك الدولي - صندوق النقد الدولي.

الحدود الزمنية: الفترة من عام 2010 إلى عام 2023 وذلك لوجود العديد من الإصلاحات التشريعية والهيكلية في الأنظمة الضريبية وفقاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية أيضاً.

خطة البحث:

أولاً: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافها وتطورها.

ثانياً: أوجه القصور التي تواجه النظام الضريبي في مصر.

ثالثاً: أفضل الممارسات الدولية التي نجحت في وضع سياسات ضريبية فعالة في ضوء التطورات الحديثة.

رابعاً: مدى الاستفادة من التجارب الدولية في رفع كفاءة السياسة الضريبية في ضوء التطورات الحديثة.

توصيات واقتراح سياسة بديلة أمام صانع القرار وتحديد الأطراف ذات الصلة.

الخاتمة

المراجع.

أولاً: مفهوم السياسة الضريبية وأهدافها وتطورها

مقدمة

تعد الضرائب إحدى أهم أدوات السياسة المالية للدولة، والتي تسعى جنباً إلى جنب مع سياسات الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بكل من الكفاءة في تخصيص الموارد، والعدالة في توزيع الدخل والثروات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وكذلك في تحقيق نمو احتوائي مستدام، وتعظيم القيمة المضافة، (إيمان مرعي، 2023، ص2).

مفهوم السياسة الضريبية

إن اختلاف أهداف السياسة الضريبية بين الدول أو داخل الدولة ذاتها أدى إلى تعدد تعاريفها، فنجد من يرى أن السياسة الضريبية تعني الظواهر الضريبية وتحليل أوجه النشاط المالي على مختلف المستويات، وهي تسعى إلى تحديد وتدابير حجم الإيرادات الكافية لتغطية احتياجات الاقتصاد، وكذا إحداث التوازن الاقتصادي بقدر الإمكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الأعباء العامة على الأفراد حسب قدرتهم، والاستفادة من جميع الخدمات على السواء، (ياسر علي، 2023، ص782). كما تعبر السياسة الضريبية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية (معوض السيد، 2013). كما تعرف أيضاً على أنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، (المرسي السيد حجازي، 1998)، وهناك من يعتبر أن السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية؛ لأنها تعد عنصراً من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلي كل الأدوار الفعالة لكل ضريبة في الإطار العام للهيكल الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل المحلي، (السيد عطيه عبدالواحد، 1999).

لم يهتم الاقتصاديون بإيجاد تعريف للسياسة الضريبية بقدر اهتمامهم بتعريف الضريبة ودورها الاقتصادي والاجتماعي على اعتبار أن الضريبة والنظام الضريبي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية، حيث تمثل الضريبة صياغة فنية لتلك السياسة من أجل تنفيذ أهدافها واعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية على الرغم من الأهمية المتزايدة للضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (حكمت عبدالكريم، 1973، ص1-521). ولا يعني ذلك عدم وجود تعريف للسياسة الضريبية حيث تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهداف الضريبة ذاتها ومن هذه المفاهيم:

مفاهيم السياسة الضريبية: السياسة الضريبية هي سلوك الدولة وفقاً لخطة تضعها لتسير عليها في شئونها الضريبية بهدف تحقيق أهداف مالية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ترمي إلى تحقيقها من خلال تلك السياسة، (أمين عبدالفتاح سلام، 1970، ص1-398). السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، (المرسي السيد حجازي، 1998). السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها الدولة مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى لا تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، (المرسي السيد حجازي، 1998). السياسة الضريبية هي فن تمارسه الدولة مستخدمة كافة الوسائل والأدوات الضريبية الممكنة الحالية والمتوقعة لتحقيق أهداف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (معوض السيد معوض، 2013، ص20).

- **مما سبق يمكن تعريف** السياسة الضريبية بأنها خطة لتحقيق أهداف تمثل السياسة العامة للدولة، وبالتالي فهي خطة تسير عليها الدولة لتحقيق أهدافها المالية، الاجتماعية، الاقتصادية.

وبالتالي فإن السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج والتدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم الربط والتحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي

والاجتماعي من جهة ثانية، وبذلك يتضح أن السياسة الضريبية تمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة.

تطور السياسة الضريبية

تطور مفهوم الضريبة مع تطور مراحل الفكر الاقتصادي حيث انتقل من الحيادية إلى أن أصبح أداة لضبط الاقتصاد، وتحقيق أهداف الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي تطورت السياسة الضريبية وفقاً للتطور الذي يحدث في دور الدولة، والتحول من دولة الرفاهية إلى دولة المنافسة من خلال الدور التنظيمي والرقابي في حماية التعاملات والتعاقدات وحقوق الملكية. ويتطور دور الدولة في العصر الحديث، وزيادة تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أصبح للضريبة مفهوم معاصر يرتبط بوظيفتها كأداة مالية تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي في وجهة معينة، وإن اختلفت درجات هذا التدخل وفق طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ووفق مرحلة النمو التي وصل إليها المجتمع، ولذلك أصبحت الضرائب أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة بعد أن تخلت عن حيادها التقليدي (Charles K. Rowley, 1996).

وهناك اختلاف للسياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية؛ حيث تسعى الدول النامية إلى استخدام الضرائب باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق تراكم رأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية، في حين تسعى الدول المتقدمة لاستخدام السياسة الضريبية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات التي تحدثها عملية التنمية الاقتصادية. (Martin Feldstein, 1987).

وتركز السياسة الضريبية في الدول المتقدمة بشدة على تحقيق التوظيف والتشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، وللموارد الاقتصادية والبشرية، بينما تتجه تلك السياسة في الدول النامية نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستويات الدخل، وتحقيق الرفاهية مما يتطلب حفز الاستثمار وتشجيعه، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وترشيد الاستهلاك. (Vito Tanzi and Howell Zee, 2001)

-أهداف السياسة الضريبية: إن أهداف السياسة الضريبية هي أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع على اعتبار أن السياسة الاقتصادية للدولة هي جزء من سياستها العامة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المتوازنة. (Snirley Dennis Escoffier Koren, 2006)

أولاً: الهدف التمويلي للسياسة الضريبية: تعد الضرائب من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقي في تمويل الإنفاق العام وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتعتمد الدولة لتحقيق هذا الهدف على مجموعة من المقومات منها ما يتناسب فيه العبء الضريبي مع الإيراد الخاضع للضريبة حتى يتحقق أكبر قدر من الحصيلة لأن زيادة عبء الضريبة عن حد معين قد يقلل من حصيلتها الكلية، تعتمد الدولة لتحقيق هذا الهدف على مجموعة من المقومات منها ما يلي:

- تناسب العبء الضريبي مع الإيراد الخاضع للضريبة حتى يتحقق أكبر قدر من الحصيلة لأن زيادة عبء الضريبة عن حد معين قد يقلل من حصيلتها الكلية.
- الزيادة التدريجية على مراحل زمنية في معدلات الضرائب المفروضة.
- تطوير وتحديث الأجهزة والهيكل الضريبية والتخلص من صور التهرب الضريبي.
- فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة، (سلوى صالح كامل مذكور وآخرون، 2020).

وقد اختلف الرأي بشأن حالة حدوث تعارض بين الهدف المالي للضريبة والأهداف الأخرى، حيث ذهب رأي إلى أنه إذا حدث تعارض بين الهدف المالي للضريبة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي، حتى تتمكن الدولة من تنفيذ وتحقيق باقي أهداف السياسة الضريبية، إذ تعد الضرائب المورد الأساسي للإيرادات العامة في الدول النامية، (شريف رفاعي عبد الحميد، 2002، ص21).

وذهب رأي آخر إلى خلاف ذلك بالقول إن الأهداف الأساسية للضريبة متكاملة وأن التعارض يكون في حالات محدودة ويجب إعطاء الأولوية للأهداف الأخرى على الهدف التمويلي، فليس من الضروري أن تكون الضريبة أفضل الوسائل في جميع الظروف السياسية والاقتصادية، فللدولة أن تختار بين مواردها

العديدة من قروض ورسوم وفائض قطاع عام إلى آخره،) عبد الكريم صادق بركات، يونس أحمد البطريق، (1982 ص 77).

وبالتالي فإنه في حال التعارض بين أهداف السياسة الضريبية يتعين على واضع السياسة الضريبية أن يحاول الموازنة بين تلك الأهداف وتحديد الهدف الذي يحقق أفضل النتائج لصالح الدولة خاصة بعد توجه غالبية الدول حاليًا إلى السباق نحو تخفيض معدلات الضريبة ووضع الحد الأدنى العالمي للضريبة بمعدل ١٥٪ مع الأخذ في الاعتبار أن الضريبة المثلى هي الضريبة التي تحافظ على الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

ثانيًا: الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية:

يتوقف تكوين رأس المال على حجم المدخرات المتاحة في المجتمع وهذا الحجم يتناسب طرديًا مع مستويات الدخل المتاحة وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى". ولا يقتصر دور الضرائب على هذا الحد بل يمتد مؤثرًا في الإنتاج من خلال تأثيره في الأسعار بمعنى آخر فإن الضرائب كما لها تأثير في عرض الادخار فان لها تأثير في طلبه من أجل الاستثمار، وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على معدل تكوين رأس المال، رفعت المحجوب (1983، ص 113).

ونجاح السياسة الضريبية في مجال تنمية وترشيد الاستثمارات الخاصة يرتبط بمجموعه السياسات المتكاملة والبرامج التي تربط بين الصور المختلفة للضريبة ومالها من آثار اقتصادية ومالية وبين المتغيرات التي تتحكم في القرار الاستثماري مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المرغوب فيها بأقل تضحية للإيرادات الضريبية مما يتطلب وجود نظام ضريبي متكامل يؤدي دورها ويحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع الاستثمار، (عبد الله الصعيدي، 1990، ص 294). وبذلك نجد أن هناك ارتباطًا بين نجاح السياسة الضريبية وبين الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع الاستثمار مما يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية (تحقيق العدالة الاجتماعية):

تعد العدالة الضريبية أهم آليات العدالة الاجتماعية، فإعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب التصاعدية تعد أحد الآليات الأساسية لتحقيق تلك العدالة بحيث يزيد العبء الضريبي كلما زاد دخل الشخص الطبيعي أو الاعتباري ويقل أو ينعدم عند أصحاب الدخل الأدنى، (أسامة دياب، 2015، ص4).

هدف تحقيق العدالة الاجتماعية يعد أحد أهم أهداف السياسة الضريبية من خلال دورها في تحقيق العدالة التوزيعية للدخل خاصة مع اتساع الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء والسياسة الضريبية مقترنة بالسياسة الإنفاقية إذا استطاعت أن تؤثر في الأسباب المؤدية لسوء التوزيع مثل سوء توزيع ملكية أدوات الإنتاج بالإضافة الى عدم تكافؤ فرص التعليم والرعاية الصحية، ولكي يتم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسة الضريبية لا بد من توفير حد من الإعفاء لتوفير الحد الأدنى من المعيشة الذي يراعي حالة الفرد الاجتماعية.

تتميز الدول النامية بالتفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين وبين الأقاليم ووفقاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول يتم تخفيض الضرائب على حركة رؤوس الأموال بين الدول ورفع الدعم عن السلع وزيادة دور القطاع الخاص بجانب ضغط السياسة الإنفاقية ويظهر تأثير السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الضرائب المباشرة التي تؤدي لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة والضرائب غير المباشرة في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية وخاصة ضرائب الاستهلاك حيث ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من جانب الفقراء ونجد أن كل ذلك يتوقف على سعر الضريبة وحجم وعائها ومدى الإعفاءات الممنوحة وكفاءة النظام الضريبي؛ لذلك لا بد على السياسة الضريبية أن توفق بين الاعتبارات الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية خاصة عند تطبيق الضرائب التصاعدية حيث تزداد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة في الدول النامية للحفاظ على وفرة الإيرادات، (دينا قاسم، 2017، ص21).

وبالتالي تأتي أهمية السياسة الضريبية في تحقيق البعد الاجتماعي والعدالة في توزيع النفقات وفقاً لمنهجيات مختلفة منها تخصيص تمويل خاص لبعض النفقات لتحقيق مبدأ المنفعة الذي يترتب عليه فرض ضرائب معينة على بعض المنافع مثل ما يعرف بالتمويل الخاص high way trust fund.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التنسيق بينها بما يحقق الصالح العام، مع مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ستعمل في ظلّه السياسة الضريبية وتتأثر به وتؤثر فيه.

ثانياً: أوجه القصور التي تواجه النظام الضريبي في مصر

مقدمة

تمثل الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، من أجل تنفيذ سياستها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعد الضرائب وسيلة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية كما أن للضرائب دوراً مهماً في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير على قرارات الاستثمار ومن ثم معدلات النمو والعمالة ويتفاوت هذا التأثير وفقاً للمناخ الاقتصادي والسياسي للدولة ومرحلة التنمية التي تمر بها، (سهير أبو العينين، 2013، ص21).

النظام الضريبي المصري

يعتمد النظام الضريبي المصري على الضريبة الموحدة أي يتم تجميع الدخل الصافية للمكلف بدفع الضريبة في وعاء واحد ثم فرض ضريبة على مجموع هذه الدخل، وتمثل الإيرادات الضريبية المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في مصر، وهذا يوضح ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات الحكومية حيث بلغت تلك النسبة نحو 73.6 % في العام المالي 2021 / 2022 مقارنة بنسبة 65.8 % في العام المالي 2014 / 2015، ونسبة 72.4 % في العام المالي 2010-2011 ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي طرحتها الحكومة المصرية بهدف توسيع الأوعية الضريبية، أهمها تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة في عام 2016، وتفعيل الضريبة العقارية، وتحديث نظام إدارة الضرائب الجمركية.

وتتقسم الضرائب في مصر إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والتي تخضع لقانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 وتعديلاته، فهي تضم كلاً من الضرائب على دخول الأفراد (سواء من التوظيف أو بخلاف التوظيف)، والضرائب على المكاسب الرأسمالية، والضرائب على أرباح الشركات وبالتالي يكون للدولة الحق في فرض الضريبة طالما توافر شرط الإقامة الدائمة للشخص الطبيعي والمعنوي، وتمارس الدولة السيادة

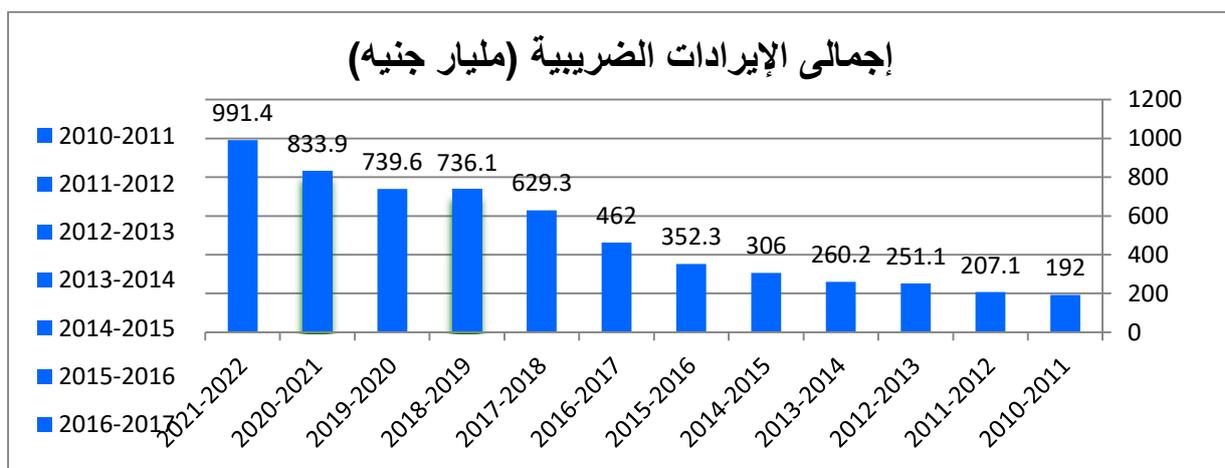
الضريبة على غير المقيم وفقاً لمبدأ إقليمية الدخل (م3 من القانون 91 لسنة 2005)، وهو ما يعني أن يكون للدولة حق فرض الضريبة على الدخل المتحققة على أراضيها أيًا كانت جنسية أو محل إقامة أصحابها. الضرائب العقارية: تستحق هذه الضريبة سنويًا اعتبارًا من أول يناير للسنة التالية التي تبدأ فيها إجراءات الربط وتحصيل الضريبة على قسطين متساويين الأول حتى نهاية شهر يونيه، والثاني حتى نهاية شهر ديسمبر من ذات السنة، ويجوز للمكلف سدادها بالكامل في ميعاد سداد القسط الأول. علماً بأن قيمة الضريبة تظل ثابتة لمدة خمس سنوات، ثم يصير النظر في إعادة تقديرها بعد انتهاء هذه الفترة إذا ما طرأ على القيمة الإيجارية (وعاء الضريبة) مما يؤثر عليها بالزيادة أو النقصان. الضريبة على الأطنان: عبارة عن مبلغ من المال النقدي يفرض بنسبة 14% من القيمة الإيجارية للفدان الواحد في السنة ويلتزم الممول بسداده للدولة سنويًا. الضريبة على الملاهي: تُفرض على جمهور المسارح وغيرها من محال الفرجة، وأي مكان من أماكن الملاهي والعروض الترفيهية والحفلات بنسب موحدة بمختلف الأماكن بجميع أنحاء الجمهورية.

الضرائب غير المباشرة: تنقسم إلى ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية.

وبتدقيق النظر إلى هيكل الضرائب في مصر فقد حدث تحول مهم خلال السنوات الخمس الماضية من الضرائب المباشرة نحو الضرائب غير المباشرة، وقد ساهم تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة وفقاً للقانون رقم 67 لعام 2016، ليحل محل نظام الضريبة العامة على المبيعات، والذي كان خاضعاً للقانون رقم 11 لعام 1991، بشكل كبير في تحقيق هذا التحول في هيكل الإيرادات الضريبية في مصر. وفقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة بينما كان نظام الضريبة العامة على المبيعات يقوم على استبعاد غالبية الخدمات من الخضوع للضريبة. اهتم نظام الضريبة على القيمة المضافة بتوسيع الوعاء الضريبي من خلال تضمين جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة، إلا ما يُستثنى منها بحكم القانون، (دينا قاسم، 2022، ص79).

كما تمثل الإيرادات الضريبية في مصر نسبة 13.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019 / 2020 مقارنةً بنحو 13.4% في العام المالي 2010-2011، يذكر أن هذه النسبة

بلغت في بعض دول المنطقة مثل المغرب 20% عام 2020 و 22.1% عام 2022، (البنك الدولي)، تستخدم نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد مدى جودة توجيه حكومة الدولة لمواردها الاقتصادية وإنفاق المزيد على تحسين البنية التحتية والصحة والتعليم. ويرى البنك الدولي أن الضرائب تصبح مكوناً رئيسياً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر إذا تعدت حد الـ 15% كنسبة من الناتج المحلي للبلاد، وهي النسبة التي لم تحققها مصر بعد.



المصدر: التقرير المالي الشهري، وزارة المالية، أعداد مختلفة.

شكل رقم (1)

تطور إجمالي الإيرادات الضريبية في مصر الفترة 2011-2010 / 2022-2021

ويمكن بيان تطور الإيرادات الضريبية من شكل 1 الذي يوضح زيادة الإيرادات الضريبية خلال الفترة محل الدراسة لتصل إلى 991.4 مليار جنيه في العام المالي 2021-2022 مقارنة بـ 192 مليار جنيه في 2010-2011.

على الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات الحكومية إلا أن هناك عدداً من أوجه القصور في النظام الضريبي المصري والتي يعد من أهمها كبر حجم القطاع غير الرسمي، ظاهرة التهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي وانخفاض مستوى الوعي الضريبي، وضعف الطاقة الضريبية على الرغم من أنها تشكل نحو 75% من إجمالي الإيرادات العامة ومع

استمرار التزايد في عجز الموازنة يصبح من الضروري البحث عن كيفية الوصول إلى الطاقة الضريبية المثلى وهنا يفرق الاقتصاديون بين الطاقة الضريبية الممكنة والطاقة الفعلية والفرق بينهما يعبر عن قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة دون إحداث آثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية سلبية.

ومن أوجه القصور أيضًا التجنب الضريبي وهو طريقة لترتيب أعمال الشركات بأسلوب يضمن لها عدم دفع الضرائب، إلا أن هذا الأسلوب لا يخالف القانون، وإنما يعتمد على استغلال الثغرات الموجودة فيه، مستندًا إلى الخبرات الواسعة التي يتمتع بها فريق القانونيين لدى الشركات الدولية الكبرى.

الشركات استغلت ثغرة معاهدات تجنب الازدواج الضريبي للنفوذ منها، وأصبحت الكثير من الشركات الدولية تسجل نفسها في مصر على أنها تابعة لشركة في هولندا أو الإمارات أو موريشيوس باعتبار أن المعاهدات مع هذه الدول تجنب الشركات المؤسسة فيها الخضوع لضريبة الأرباح الرأسمالية في مصر عند تخارجها من الاستثمارات في مصر، كما أن هذه الدول لا تفرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية التي تحققها الشركات المؤسسة فيها، (محمد جاد، 2020).

ومن أهم أوجه القصور عدم تفعيل قرار إنشاء المجلس الأعلى للضرائب المنصوص عليه في قانون الضرائب على الدخل والمنوط به القيام بمثل هذه الدراسات والقياسات. وهو ما تنص عليه المواد من 139 إلى 146 في قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والتي أناطت بالمجلس العديد من المهام الأساسية منها دراسة القوانين واللوائح المنظمة لشئون الضرائب على اختلاف أنواعها، واقتراح تعديلها بالتعاون مع الحكومة والجهات الإدارية المختصة، كما يجب عرض مشروعات القوانين واللوائح التي تقترحها الحكومة بالنسبة للضرائب بمختلف أنواعها لمراجعتها وأخذ الرأي فيها قبل عرضها على مجلس النواب. وفي هذا السياق صدر قرار رئيس الجمهورية رقم 358 لسنة 2010 في منتصف ديسمبر 2010 والقاضي بإنشاء المجلس الأعلى للضرائب محددًا اختصاصاته وآليات العمل وغيرها من الأمور المنظمة له إلا أنه لم يتم تفعيله، يذكر أنه صدر قرار من رئيس الجمهورية في مارس 2024 بتشكيل المجلس الأعلى للضرائب قرار رقم 87 لسنة 2024، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية

وزراء العدل والتخطيط والمالية والصناعة، والوزير المختص بشؤون الاستثمار، بالإضافة إلى ممثلين عن رئاسة الجمهورية والمخابرات العامة والرقابة الإدارية.

لذلك يتطلب الأمر ضرورة تطوير النظام الضريبي المصري من خلال وضع سياسة ضريبية تراعي الهدف المالي (الحصيلة الضريبية)، الهدف الاجتماعي (تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل)، الهدف الاقتصادي (تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وترقية الصادرات)، والبعد البيئي أيضاً من خلال دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث وتحقيق إيرادات لتمويل الأنشطة الصديقة للبيئة لدعم الطاقة النظيفة) بدلاً من تركيز مصلحة الضرائب على الهدف المالي فقط والحصول على أعلى حصة دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى، (شكري العشماوى، 2023، ص4). مع أهمية تحديد أسباب الفجوة الضريبية في مصر والتي يمكن تحديد بعض تلك الأسباب إما إلى السياسة الضريبية ذاتها والتي تعرف بفجوة السياسة الضريبية، أو عدم الالتزام بدفع الضرائب من خلال التجنب والتهرب الضريبي، (مروة حجازي، 2024، ص274).

وتعد التعديلات الأخيرة على ضرائب الدخل لعام 2024 خطوة جيدة نحو إعادة توزيع العبء الضريبي ففي محاولة لتخفيف عبء التضخم المرتفع على ذوي الدخل المنخفض، وافقت لجنة الموازنة بمجلس النواب المصري على تعديلات مهمة على قانون الضريبة على الدخل. ومن شأن هذه التعديلات رفع حد الإعفاء الضريبي بنسبة 33%، من 45 ألف إلى 60 ألف جنيه مصري.

نتيجة لذلك، لا يخضع الموظفون من فئة الدخل الأدنى لضرائب الأجر على أول 60 ألف جنيه مصري من دخلهم. ومع التعديلات المعتمدة حديثاً، سيتم فرض ضريبة تصاعديّة بالنسب التالية:

- الدخل الذي يتراوح من 40.001 إلى 55.000 جنيه مصري سيتم فرض ضريبة عليه بنسبة 10%.

- الدخل الذي يتراوح من 55.001 إلى 70.000 جنيه مصري سيتم فرض ضريبة عليه بنسبة 15%.

- الدخل الذي يتراوح من 70.001 إلى 200.000 جنيه مصري سيتم فرض ضريبة عليه بنسبة 20%.

- الدخل الذي يتراوح من 200.001 إلى 400.000 جنيه مصري سيتم فرض ضريبة عليه بنسبة 22.5%.

- الدخل من 400.001 إلى 1.2 مليون جنيه سيتم فرض ضريبة عليه بنسبة 25%.

أي دخل يزيد عن 1.2 مليون جنيه سنوياً سيتم تطبيق ضريبة عليه بنسبة 27.5%،(الجريدة الرسمية 2024).

إلا أن ضريبة الأرباح الرأسمالية على تعاملات البورصة المصرية غير مفعلة حتى الآن. كما أن الضريبة على الممتلكات لا تمثل سوى 9.1% من إجمالي الضرائب حتى الآن، على الرغم من التوصيات بضرورة زيادة ضرائب الثروة (الضرائب على الأصول والتركات والهبات) لتحقيق درجة أعلى من العدالة الاجتماعية.

وفي ظل انضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS- Base Erosion and Profit Shifting) وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي، أصبح تطوير السياسة الضريبية في مصر يمثل أولوية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030 ومواكبة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم و التطورات الحديثة الناتجة عن رقمنة الاقتصاد وبشكل خاص الركيزة الأولى والثانية أو ما يعرف بحل الركيزتين two pillar solutions حيث ترتبط الركيزة الأولى بمشكلة الوجود المادي للمنشأة في فرض الضرائب في ظل قدرة الشركات متعددة الجنسيات في الاعتماد على التقنيات الرقمية في تجميع البيانات وتحليلها واستخدامها في إنشاء القيمة وتحقيق الأرباح بدون السوق بدون الوجود المادي، وبالتالي عدم قدرة دول المصدر على فرض الضرائب على أرباح هذه الشركات لذلك قدمت

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مدخل موحد لإعادة توزيع الحقوق الضريبية بين دول المصدر ودولة الإقامة، أما الركيزة الثانية فترتبط بمكافحة التآكل العالمي للقاعدة الضريبية من خلال اقتراح خضوع أرباح الشركات متعددة الجنسيات لحد أدنى من المعدل الضريبي وبالتالي يمكن حل مشكلة تحويل الأرباح لدول الملاذات الضريبية . وبالتالي يتمثل التحدي أمام صانعي السياسات في الموازنة بين إيجاد حصة عادلة من عائدات الضرائب من جانب، وتحقيق الكفاءة من جانب آخر مع ضرورة تكيف النظام الضريبي المصري مع هذه التطورات الحديثة.

ثالثاً: أفضل الممارسات الدولية التي نجحت في وضع سياسات ضريبية فعالة في ضوء التطورات الحديثة

مقدمة

بينما بدأ العالم بالكاد رحلة تعافيه من الصدمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن أزمة جائحة كورونا، إلا وظهرت مجموعة من الضغوط الجديدة تمثلت في الحرب في أوكرانيا والتضخم العالمي والانكماش الاقتصادي على مستوى أكبر اقتصادات العالم، والتباطؤ العالمي العام المتوقع، فيعني أن الضغوط التي تُثقل كاهل الموازنات المحلية في ظل وجود تحديات على مستوى جميع القطاعات. يقر الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية بأن الموارد المحلية تشكل ركيزة مهمة من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، فإن إصلاح النظم المالية والضريبية وتعزيزها، سواء من حيث تحسين السياسات أو الإدارة العامة خاصة في ظل زيادة الرقمنة وكثافة حركة رأس المال أصبح أمراً ضرورياً، (إدارة السياسة المالية والضريبية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، UNESCWA).

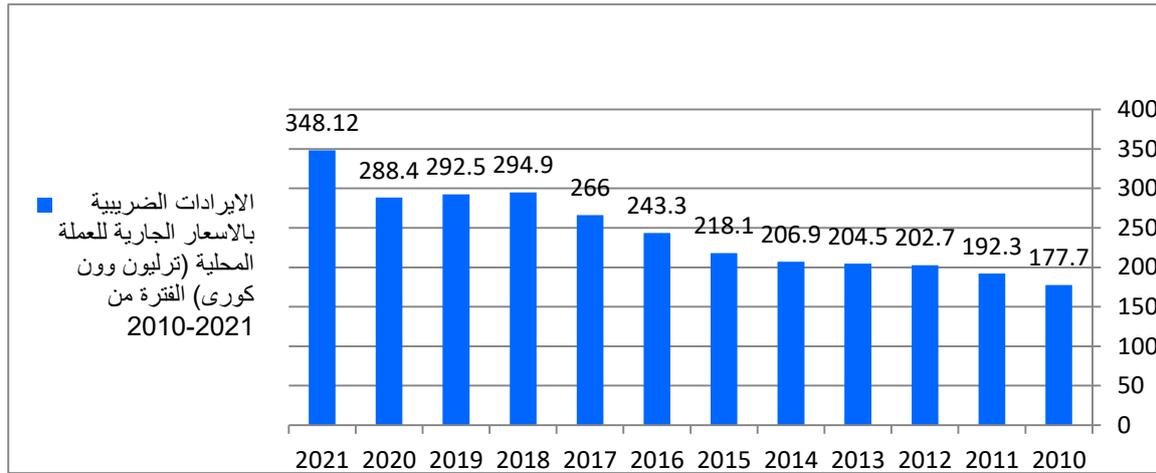
أيضاً زيادة الثقة بين دافعي الضرائب والإدارات الضريبية جنباً إلى جنب مع الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز عملية الإنفاذ وتحسين التسهيل، يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الامتثال وإيجاد نظام ضريبي أكثر فعالية لأن نقص الثقة في دور الدولة بوصفها الجهة التي تتولى تحصيل الضرائب وتقديم الخدمات لا يزال يمثل عنصراً مهماً يجعل العديد من دافعي الضرائب يحجمون عن تقنين أوضاعهم والانضمام للعمل ضمن منظومة الاقتصاد الرسمي أو دفع ضرائبهم بالكامل، (البنك الدولي، 2022).

من البلدان التي لديها سياسة ضريبية ناجحة:

أولاً: كوريا الجنوبية لقد ارتبطت جهود الإصلاح في كوريا ارتباطاً وثيقاً بأهداف خطط التنمية الاقتصادية الخمسية في البلاد، حيث تهدف السياسة الضريبية الكورية إلى تشجيع الادخار والاستثمار، من خلال تبسيط النظام الضريبي، محاربة الفساد والتهرب الضريبي، وتحقيق المزيد من

العدالة، بحيث يتكيف النظام الضريبي مع التغيرات الحديثة في الاقتصاد الكوري فلا يمكن تحصيل مزيد من الإيرادات إلا من خلال حدوث تغييرات جوهرية في النظام الضريبي يتلاءم مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الكوري، ركزت السياسة الضريبية في كوريا على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وليس من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الحالية، تمت إعادة هيكلة النظام الضريبي نحو الاعتماد بصورة أكبر على الضرائب المباشرة فقد كان التوزيع الأمثل للدخل والثروة هو أهم أهداف الخطط الاقتصادية في كوريا الجنوبية وبناء على ذلك فقد اهتمت السياسات الضريبية بعدالة التوزيع وزيادة الإعفاءات الضريبية للفئات منخفضة الدخل. كما اهتمت السياسة الضريبية بالتركيز على تطبيق الفاتورة الضريبية والإيصال الإلكتروني، والنافذة الواحدة في إنهاء إجراءات الإفراج الجمركي، وكذلك منظومة تتبع الأقفال الإلكترونية (GPS) مما أسهم في ارتفاع الحصيلة الضريبية بكوريا بمعدل نمو سنوي 7% حيث حقق مزيد من الشفافية ومنع التهرب الضريبي، حيث تم توفير بطاقة ضريبية للمواطنين والشركات يتم من خلالها تسجيل جميع عمليات الشراء من قبل المستهلكين، وهو ما يسمح أيضا بإثبات قيمة الضريبة المستحقة وتحصيلها فور الشراء وتحويلها للحساب البنكي لمصلحة الضرائب، كما تقدم تلك البطاقة حوافز للمحال التجارية والمستهلكين تتمثل في منحهم خصومات ضريبية لتشجيعهم على استخدام هذه المنظومة الإلكترونية في عمليات البيع والشراء، وبالتالي الحد من التهرب بجانب زيادة الحصيلة الضريبية.

يذكر أن كوريا الجنوبية بدأت في تطبيق الحد الأدنى العالمي للضريبة اعتبارًا من يناير 2024 وستُطبق القواعد على الشركات متعددة الجنسيات التي تزيد عائداتها السنوية على 750 مليون يورو، حيث يتضمن الإصلاح الضريبي في كوريا لعام 2024 قواعد جديدة وإضافية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية بالإضافة إلى اللوائح الكورية بموجب قانون تعديل الضرائب الدولية الحالي (AITA) لتعكس قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بما في ذلك التوجيهات الإدارية ذات الصلة.



المصدر: تم إعداد الشكل وفقاً للبيانات المتاحة على موقع البنك الدولي

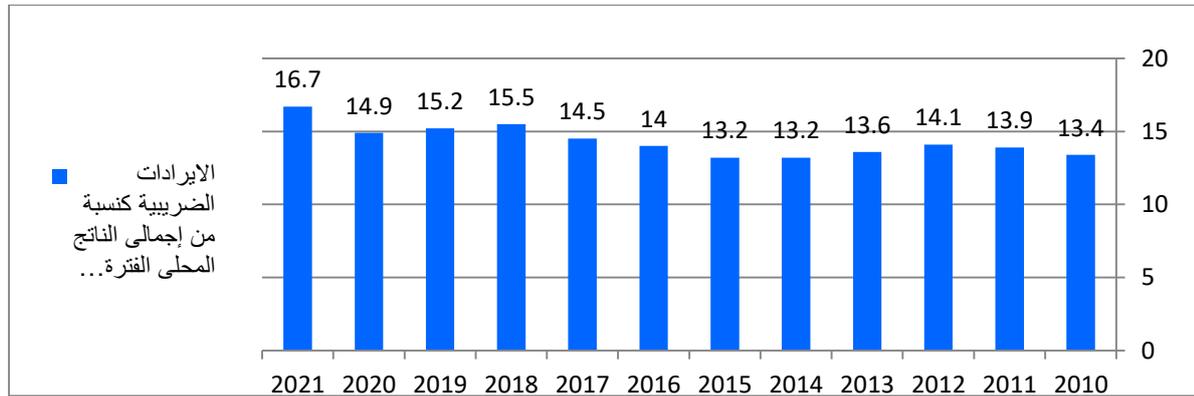
<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.CN?end=2021&locations=KR&start=1972&view=chart>

شكل رقم (2)

تطور الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية للعملة المحلية (تريليون وون كوري)

الفترة من 2021-2010

يتضح زيادة الإيرادات الضريبية من 177.7 تريليون وون كوري عام 2010 لتصل إلى 348.1 عام 2021 بسبب توسيع القاعدة الضريبية والاهتمام بالتحول الرقمي واستخدام المنظومة الإلكترونية مما زاد من كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي.



المصدر: تم إعداد الشكل وفقاً للبيانات المتاحة على موقع البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locations=KR>

شكل رقم (3)

تطور الإيرادات الضريبية في كوريا الجنوبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2022-2010

تستخدم نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد مدى جودة توجيه حكومة الدولة لمواردها الاقتصادية وإنفاق المزيد على تحسين البنية التحتية والصحة والتعليم يذكر أن البلدان مرتفعة الدخل تتراوح فيها تلك النسبة من 14 % في 2010 الى 15 % في 2020 يتضح من الشكل السابق شكل 3 تطور هذه النسبة في كوريا الجنوبية من 13.4% عام 2010 لتصل الى 14.9 % عام 2020 ثم 16.7 % عام 2021. ويرى البنك الدولي أن الضرائب تصبح مكونًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والحد من الفقر إذا تعدت حد الـ 15% كنسبة من الناتج المحلي للبلاد.

ثانيًا: الهند:

تعد الضرائب هي مصدر مهم للدخل بالنسبة للحكومة الهندية، حيث تستخدم الحكومة الأموال المحصلة من الضرائب في مشروعات مختلفة لتنمية الدولة، ويعد نظام الضرائب الهندي منظم بشكل جيد، وله هيكل فيدرالي من ثلاث مستويات.

يتكون الهيكل الضريبي من الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والهيئات البلدية المحلية، كما أن هناك نوعين من الضرائب في الهند (الضرائب المباشرة وغير المباشرة). تشمل الضريبة المباشرة ضريبة الدخل، وضريبة الهدايا، وضريبة الأرباح الرأسمالية وما إلى ذلك، بينما تشمل الضريبة غير المباشرة ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وما إلى ذلك.

وبدءًا من الأول من يوليو 2017، قامت الحكومة الهندية بوضع نظام ضريبي جديد يتضمن فرض ضريبة السلع والخدمات (GST)، بدأ تحصيل ضريبة السلع والخدمات من المستخدمين المقيمين في الهند على كل عمليات الشراء التي يجرونها. حيث حلت ضريبة السلع والخدمات محل الضرائب السابقة غير المباشرة، مثل ضريبة الخدمة، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة الإنتاج، وضرائب معينة على مستوى الولاية والحكومة المركزية في الهند، تتألف ضريبة السلع والخدمات من 3 أنواع من الضرائب: ضريبة الحكومة المركزية، وضريبة الولاية والضريبة المتكاملة.

معدل ضريبة السلع والخدمات المتكاملة: 18%

معدل ضريبة السلع والخدمات للحكومة المركزية: 9%

معدل ضريبة السلع والخدمات للولاية: 9%

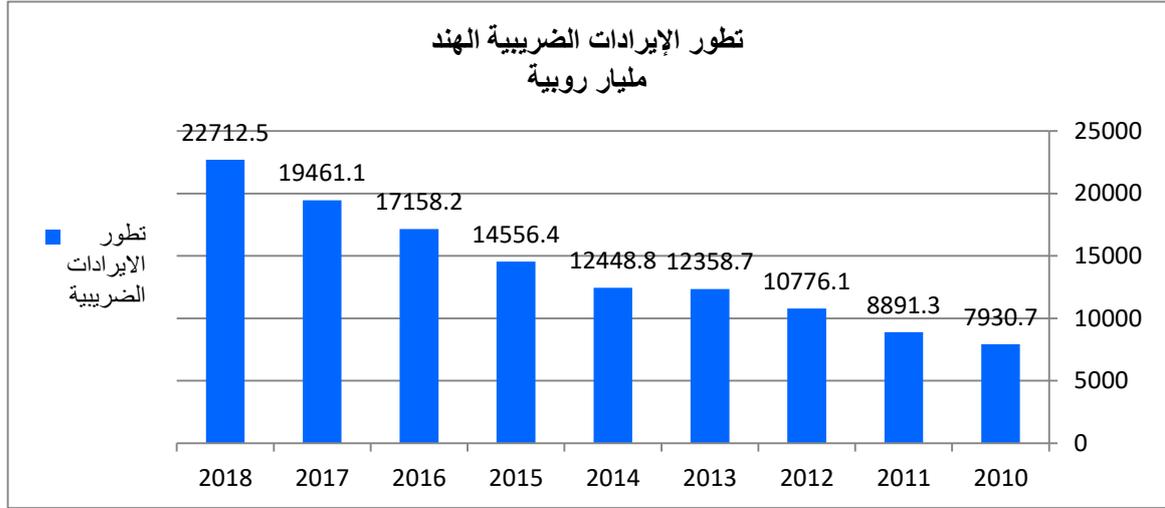
تعد ضريبة السلع والخدمات باعتبارها الضريبة الموحدة أكثر سهولة في التحصيل بالنسبة لقطاع الأعمال والشركات العاملة في الهند فهناك استمارة واحدة على شبكة الإنترنت لرفع الإقرارات الضريبية من خلالها. وبالتالي تتحول البلاد في نهاية المطاف إلى سوق مشتركة، مع تسعير موحد عبر مختلف الولايات، مما يرفع من تنافسية السلع والخدمات المحلية.

وقد أدخلت الحكومة المركزية العديد من الإصلاحات الضريبية، وفيما يلي بعض الخطوات الرئيسية التي تم اتخاذها في جانب الضرائب المباشرة:

تخفيض ضرائب الشركات، بما في ذلك الضرائب على أرباح الأسهم، تعميق القاعدة الضريبية وتوسيعها من خلال إدخال رسوم جديدة لمواجهة تحديات التجارة الإلكترونية ونماذج الأعمال الرقمية، وذلك وفقاً لتوصيات وركائز الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي، ونقل الأرباح (BEPS) التابع لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتعديل المعاهدات الضريبية الهندية متعددة الأطراف (Akhilesh Ranjan and S. Ramesh)

كما تم اتخاذ تدابير لتحديث الإدارة الضريبية من خلال:

التحول الرقمي وتطبيق نظام يسمى نظام Adhaar كأداة لرفع كفاءة الإدارة الضريبية وهو برنامج الهوية البيومترية الوطني حيث قامت الهند بإصدار بطاقات الهوية البيومترية والتي تحمل رقماً فريداً، وهذا الرقم مرتبط بدوره بقاعدة بيانات مركزية تساعد على التيقن من حقيقته أو زيفه، الأمر الذي يقلل أو يلغي احتمالات وجود بطاقات هوية مزدوجة للفرد الواحد، أو وجود هويات قومية مزورة، أيضاً تحقيق المزيد من الشفافية في العمل، وإيصال الخدمات الاجتماعية لمستحقيها بكفاءة أكبر، ومن ناحية أخرى السماح للهند بتتبع الأفراد الذين يتهربون من دفع الضرائب للدولة، وبالتالي جعل حياة الملايين من المهمشين، والمهاجرين من الأرياف إلى المدن، وعديمي الهوية أكثر سهولة وهو ما لا يمكن تحقيقه دون الأخذ بالتقنيات العصرية الجديدة في مجالي الإحصاء والمعلوماتية، (نبيل محمود، 2010).



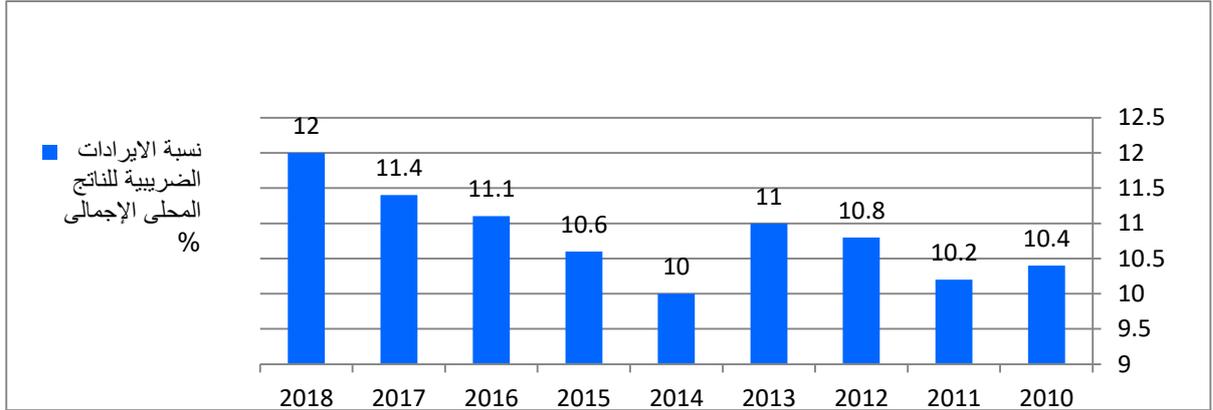
المصدر: تم إعداد الشكل وفقاً للبيانات المتاحة على موقع البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locations=IN&view=chart>

شكل رقم (4)

تطور الإيرادات الضريبية الهند بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليار روبية) الفترة من 2010-2018

ومن خلال ملاحظة تطور حصيلة الإيرادات الضريبية للهند في الفترة 2010-2018 من خلال البيانات الموضحة في (شكل 4) يتضح زيادة الحصيلة الضريبية من 7930.7 مليار روبية عام 2010 إلى 14556.4 مليار روبية عام 2015 وفي عام 2017 وبدءاً من الأول من يوليو، قامت الحكومة الهندية بوضع نظام ضريبي جديد يتضمن فرض ضريبة السلع والخدمات (GST)، بالإضافة الى إدخال نظام أدهار وإلزام المواطنين بربط أرقامهم وفقاً لهذا النظام بإقراراتهم الضريبية زادت الحصيلة لتصل إلى 22712.5 مليار روبية عام 2018.



المصدر: تم إعداد الشكل وفقاً للبيانات المتاحة على موقع البنك الدولي،

<https://data.albankaldawli.org/indicator/GC.TAX.TOTL.GD.ZS?locations=IN&view=chart>

شكل رقم (5)

تطور الإيرادات الضريبية للهند كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % الفترة من 2010-2018

يتضح من الشكل 5 تطور نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي من 10.4 % عام 2010 لتصل إلى 12 % عام 2018، يذكر أن البلدان مرتفعة الدخل بلغت فيها نسبة الإيرادات الضريبية نحو 14.2 % عام 2010 لتصل إلى 15 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020؛ بينما تبلغ تلك النسبة 11.9 % عام 2010 لتصل إلى 10.7 % في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عام 2020 (وفقاً لبيانات البنك الدولي)، تستخدم نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لتحديد مدى جودة توجيه حكومة الدولة لمواردها الاقتصادية.

وبالتالي يمكن تلخيص العوامل التي ساعدت على زيادة الحصيلة الضريبية في الهند في قيام الحكومة المركزية بالعديد من الإصلاحات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية من خلال دعم التحول الرقمي وتطبيق نظام أدهار كأداة لرفع كفاءة الإدارة الضريبية وتحديثها مما ساهم في نجاح السياسة الضريبية للدولة.

رابعاً: مدى الاستفادة من التجارب الدولية في رفع كفاءة السياسة الضريبية في ضوء التطورات الحديثة

مقدمة

عندما يتعلق الأمر بصياغة سياسات ضريبية فعالة، من المؤكد أن سياسة واحدة لا تتناسب للجميع، يجب تصميم السياسات الضريبية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والظروف الفريدة للبلدان أو الدول أو المناطق، وذلك لأن كل دولة قد تتطلب سياسات ضريبية مختلفة.

من وجهة نظر صانعي السياسات، يتطلب صياغة السياسات الضريبية الفعالة فهماً عميقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. على سبيل المثال، قد تكون السياسة التي تزيد من الضرائب على البضائع الفاخرة فعالة في بلد مع مستوى عالٍ من عدم المساواة في الدخل، ولكنها قد لا تعمل في بلد تكافح فيه الطبقة الوسطى من أجل تلبية احتياجاتهم. يجب على صانعي السياسة أيضاً النظر في تأثير السياسات الضريبية على مجموعات مختلفة داخل المجتمع، مثل أصحاب الدخل المنخفض وأصحاب المشروعات الصغيرة والشركات متعددة الجنسيات، (صياغة سياسات ضريبية فعالة، 2023).

السياسة الضريبية الكفاء في ضوء التجارب الدولية الناجحة

السياسة الضريبية الكفاء هي التي توفر الإيرادات التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها التنموية، وفي نفس الوقت تحقق العدالة الضريبية سواء عن طريق توسيع قاعدة الضريبة أو تحسين الإدارة الضريبية، عند وضع السياسات يجب التركيز على السبل المثلى التي تشجع غير الملتزمين والذين يمثلون الشريحة الأكبر لضمهم إلى القاعدة الضريبية، وبالتالي توسيعها.

ولتحسين كفاءة النظام الضريبي يتطلب ذلك توجيه المستثمرين للأنشطة المنتجة حيث يوجد نوعين من الأنشطة الاقتصادية:

- أنشطة غير منتجة تفيد المستثمرين فقط ولا تعمل على خلق وظائف كما أن النمو الناتج عنها نمو غير مستدام مثل مضاربات البورصة.
- أنشطة منتجة تعمل على خلق وظائف وتحقق نمو مستدام مثل الزراعة والصناعة.

نجد أن الأنشطة الاقتصادية غير المنتجة يتم فرض ضرائب منخفضة جدًا عليها مما يجعل المستثمر يقدم عليها لتحقيق مكسب أسرع. ولتحسين كفاءة النظام الضريبي أيضًا يجب توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين الشرائح المختلفة للمجتمع المصري فالضرائب الاستهلاكية تمثل نسبة أكبر من الإيرادات الضريبية، والتي يكون عبئها على المواطنين الأقل دخلًا أكبر من عبئها على المواطنين الأعلى دخلًا في حين أن الضرائب التي يتم فرضها على المواطنين الأعلى دخلًا مثل ضرائب الممتلكات نسبتها منخفضة من إجمالي الإيرادات الضريبية، (الإصلاح الضريبي بين النمو والعدالة، 2018).

السياسة الضريبية في مصر في ضوء التطورات الحديثة

أدت التكنولوجيا والعولمة والاحتراز العالمي إلى تغيير وجه العالم، ويجب على الضرائب أن تواكب هذا التغيير، حيث يستطيع الأفراد تحويل أموالهم عبر الحدود وتستطيع الشركات أن تتعامل مع المؤسسات المنتسبة لها عبر سلاسل الإمداد العالمية. ويعتمد الإنتاج على الأصول المعرفية غير الملموسة التي يمكن الوصول إليها في أي مكان. ويمكن لأصحاب العمل وموظفيهم العمل من بلدان مختلفة. وتواجه البلدان تحديات ضريبية لا تعرف حدودًا وطنية في ظل زيادة مرونة الحركة أمام قاعدة ضرائب الدخل وعوامل الإنتاج، ومع تغير المناخ الذي يهدد كوكبنا تواجه البلدان تحديات ضريبية لا تعرف حدودًا وطنية.

لذلك فإن السياسة الضريبية لا بد أن تأخذ في الاعتبار: فرض الضرائب على الشركات الكبرى، تبادل المعلومات عن الحيازات الخارجية، وسن نظام تسعير عادل للكربون.

فرض الضرائب على الشركات الكبرى: في ظل انضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS) وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي تنص الركيزة الأولى للاتفاق على أنه يجب فرض

ضريبة على جزء من أرباح الشركات متعددة الجنسيات في البلد الذي يجري استخدام أو استهلاك سلع أو خدمات هذه الشركات فيها. ويعني ذلك أنه يمكن فرض ضرائب على شركات التكنولوجيا حيث يتواجد عملاؤها، حتى وإن كان موظفوها بعيدين عن قاعدة عملائهم، هذا المبدأ الضريبي يمهّد لفرض ضريبة أعلى كفاءة من الضرائب الأحادية على الخدمات الرقمية، وتتص الركيزة الثانية على حد أدنى عالمي لضرائب الشركات يبلغ 15%. وهي بالتالي تضع حدًا أدنى للتخفيضات الضريبية التنافسية، وتقلل الحوافز التي تدفع البلدان إلى المنافسة باستخدام معدلاتها الضريبية والشركات إلى نقل أرباحها عبر الحدود. وتضيف بعض البلدان ضريبتها على الأرباح "غير الخاضعة للضريبة" إلى مستوى الحد الأدنى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات من الضرائب على دخل الشركات.

في حالة مصر، قد يتطلب تنفيذ الركيزة الأولى إعادة تقييم قوانين ضريبة الدخل المحلية لاستيعاب القواعد الجديدة للترابط وتخصيص الأرباح، خاصة فيما يتعلق بالأعمال التجارية الرقمية. وقد يتضمن ذلك إعادة النظر في تعريف المنشأة الدائمة ومراجعة لوائح التسعير لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل بما يتماشى مع الأنشطة الاقتصادية التي تتم داخل مصر.

كما يتطلب تنفيذ الركيزة الثانية إدخال تعديلات على قوانين الضرائب المحلية لإدخال حد أدنى لمعدل الضريبة الفعلي للشركات متعددة الجنسيات.

ولتنفيذ الركيزتين يجب على مصر التأكد من أن أنظمة إدارة الضرائب لديها مجهزة للتعامل مع العبء الإداري المتزايد وأن مجتمع دافعي الضرائب على دراية كافية ومستعد للامتثال للمتطلبات الجديدة. كما قد تكون هناك حاجة إلى إدخال تعديلات على القوانين والمعاهدات الضريبية الحالية لتتماشى مع مبادئ الركيزة الأولى والركيزة الثانية.

ضرائب الدخل الشخصي و تبادل المعلومات عن الحيازات الخارجية: قد اتفقت مصر مع 163 بلدًا على تبادل المعلومات في ظل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية بهدف محاربة التهرب الضريبي الخارجي، وفقًا للمادة 78 بقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم 206 لسنة 2020 التي تنص على " للمصلحة تبادل المعلومات لأغراض الضريبة بين السلطات

الضريبية في الدول التي تكون بينها وبين مصر اتفاقيات ضريبية دولية، وفي حدود ما تنص عليه أحكام هذه الاتفاقيات، كما لها أن تبرم بروتوكولات أو اتفاقيات مع الجهات الحكومية والهيئات العامة والنقابات والجمعيات وغيرها من الأشخاص الاعتبارية تسمح بتبادل المعلومات فيما بينها لأغراض تطبيق القانون، وفي حدود عدم الإخلال بالأسرار التجارية أو الصناعية أو المهنية للممول أو المكلف"، (الجريدة الرسمية 2020، ص 42)، كما تمت إضافة فقرة ثانية لنص المادة 78 من قانون الإجراءات الضريبية الموحد وفقاً للقانون رقم (176) لسنة 2022 تنص على "ولا تخل أحكام المادتين رقمي (140 ، 142) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 بالإفصاح عن معلومات لدى البنوك، لأغراض تبادل المعلومات تنفيذاً لأحكام الاتفاقيات الضريبية الدولية النافذة في مصر"، (الجريدة الرسمية، 2022، ص 13).

لذلك لابد من إنشاء سجلات للملاك المنتفعين - أي المعلومات عن ملك شركة ما - وينبغي أيضاً الاحتفاظ بالمعلومات التي تؤخذ من هذه السجلات في قاعدة بيانات عامة مركزية حتى تتمكن السلطات الضريبية من الوصول لمعلومات موثوقة وحديثة، وبناء القدرات في مجال تحليل البيانات لدعم الامتثال الضريبي.

تنسيق تسعير الكربون

يتشابه وضع حد أدنى دولي لسعر الكربون مع وضع حد أدنى عالمي لضريبة دخل الشركات، وسوف يكبح هذا الحد الأدنى الانبعاثات ويحد من المخاوف بشأن القدرة على المنافسة، ومن شأنه أن يُبقي الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين أو أقل، مع مراعاة المناهج البديلة (مثل القواعد التنظيمية، من خلال حساب الأسعار المعادلة). ووضع حد أدنى دولي لسعر الكربون يمكن أن يسمح كذلك بمراعاة المسؤوليات المتباينة للبلدان حسب مستوى الدخل. (IMF, 2022, pp, 28-35).

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إن مصر حتى عام 2021 لم تكن تُسعر سوى 28% من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن استخدام الطاقة، 68% من الانبعاثات في مصر مصدرها الرئيسي استخدام الطاقة، وأنه حتى الجزء المُسعر من الانبعاثات الكربونية عبر الضرائب المفروضة على

الوقود مُسعرة بأقل من 60 يورو للطن وهو معدل تسعير الكربون الفعلي لنحو 72 دولة مسؤولة عن 80% من الانبعاثات في العالم، إن تسعير الكربون له تأثير حاسم في خفض الانبعاثات؛ لأنه يرفع التكلفة ويؤدي في الوقت نفسه لزيادة الإيرادات العامة، فيمكن أن يؤدي وضع حد أدنى لسعر الكربون بمقدار 60 يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون إلى توليد إيرادات تبلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان في المتوسط .

وثيقة استراتيجية السياسة الضريبية لمصر للفترة من (2024-2030)

تمثل وثيقة السياسات الضريبية للدولة لخمس سنوات مقبلة، والتي وضعتها وزارة المالية أحد الملفات المهمة حيث تركز الوثيقة على التخلص من الملفات الضريبية القديمة المتراكمة بعد وضع قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التي تغطي 60% من الحالات القديمة، وذلك مع صدور القانون رقم 3 عام 2023، حيث قدم هذا التشريع في المقام الأول من خلال مادته الثالثة، تعديلات جوهرية تهدف إلى إنشاء إطار قانوني وتتمثل الأهداف الأساسية لهذا الإطار في تعزيز المساءلة وتبسيط عملية حل المنازعات الضريبية، مع التركيز بشكل خاص على دافعي الضرائب الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن عشرة ملايين جنيه. ويعمل هؤلاء المكلفون عادةً ضمن النظام الضريبي النسبي أو النهائي، على النحو المحدد في المادتين رقم 93،94 من قانون تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بقانون (رقم 152 لسنة 2020)، وبالتالي يعد تطبيق المادة الثالثة من القانون رقم 30 لسنة 2023 خطوة مهمة نحو تبسيط الإجراءات الضريبية وسرعة معالجة المنازعات الضريبية.

ترتكز أيضًا الوثيقة على دور أكبر للذكاء الاصطناعي والرقمنة في رفع كفاءة التحصيل الضريبي، والتيسير على الممولين، ودمج الاقتصاد غير الرسمي، ولن يتم السماح بالتعامل مع أية جهات رسمية بالدولة، أو رد الضريبة أو القيام بالاستيراد أو التصدير إلا للمسجلين بالفاتورة الإلكترونية.

وتسعى الوثيقة إلى تحقيق العدالة الضريبية، وتعظيم الإيرادات العامة للدولة، وخلق مساحة مالية لدعم التنمية الاجتماعية، ومن بين أسسها قانون الإجراءات الضريبية الموحد الذي وضع إطارًا تشريعيًا يُقنن

الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة، التي تم تبسيطها ودمجها ورقمنتها، لتوحيد إجراءات ربط وتحصيل الضريبة على الدخل، والضريبة على الدمغة، والضريبة على القيمة المضافة.

تهدف تلك الوثيقة الى ضمان العدالة بين جميع العاملين، والمنافسة العادلة بين الشركات في تقدير مصروفاتها، وتحقيق المستهدفات المنشودة بتعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة، وإرساء دعائم الشفافية، وتعظيم جهود الشمول المالي، كما تشمل أيضًا إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، باستثناء بعض الأعمال والأنشطة المحدودة. (موقع مصلحة الضرائب المصرية، مؤتمر جمعية الضرائب المصرية، 2023).

توصيات وبدائل لتعزيز دور السياسة الضريبية أمام صانع القرار وتحديد الأطراف ذات الصلة

يتضح مما سبق أن أهم تحديات السياسة الضريبية الحالية في ظل التطورات الحديثة وانضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS)، وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي هو وضع سياسات ضريبية تواكب العصر الرقمي، وتعمل على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وبالإضافة إلى دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار عملية التنمية المستدامة، وبالتالي يتمثل التحدي أمام صانعي السياسات في الموازنة بين إيجاد حصة عادلة من عائدات الضرائب من جانب، وتحقيق الكفاءة من جانب آخر.

السياسة البديلة:

وضع سياسة ضريبية تعمل على:

- رفع الوعي الضريبي لدى المكلف، بعقد ندوات وملتقيات تجمع الإدارة الضريبية بالمكلفين، لتحديد التزامات وحقوق المكلف، بمعنى تقريب المسافة بين الإدارة الضريبية والمكلف وبناء الثقة مع الممول.

- الإستفادة من الإيرادات الضريبية لتمويل مخصصات القطاعات الأكثر حاجة للتمويل مثل الصحة والتعليم والإسكان وذلك لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تطوير آليات التعرف على هوية دافعي الضرائب ومراقبتهم، وتسهيل الامتثال عليهم باستخدام وسائل مثل تكنولوجيا الهاتف المحمول، حيث أصبح بمقدور الحكومات من خلال الرقمنة جمع معلومات دقيقة حول مدفوعات الرواتب ومبيعات الشركات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً، وذلك من خلال تبنيتها لنظم الدفع والتحصيل الإلكتروني، وتبني نظم إلكترونية مثل تطبيق الفاتورة الإلكترونية ونظام البلوكتشين وأنظمة الشراء الإلكتروني.
- التكامل بين الأنظمة الضريبية وباقي الأنظمة على مستوى الدولة وإشراك كافة الجهات المعنية في مرحلة تخطيط التحصيل الضريبي الرقمي وتنفيذه بهدف تدفق البيانات إلى مصلحة الضرائب بشكل لحظي الأمر الذي يمكنها من حصر المجتمع الضريبي، وضم الفئات التي تتجنب الضرائب.
- وجود آلية واضحة ودائمة لحل المنازعات الضريبية، بحيث يكون هناك لجان دائمة لحل وفض المنازعات التي تنشأ بين مصلحة الضرائب والممول، وتكون هذه اللجان مماثلة للجان الدائمة لفض منازعات المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء، ويكون قرار هذه اللجان نهائياً.
- زيادة مساهمة الضرائب على الثروة وأرباح رأس المال وتعدد ملكية الوحدات السكنية وزيادة الضرائب على السلع الفاخرة كثيفة الكربون.
- الاستفادة من وحدة السياسة الضريبية tax policy unit لدى وزارة المالية المصرية ومصلحة الضرائب حيث تقوم تلك الوحدة على دراسة السياسة الضريبية الحالية وتقييمها، استناداً إلى الحقائق وتحليل البيانات، وأيضاً الحفاظ بشكل عام على الإشراف لضمان نزاهة النظام الضريبي، ولعب دور حاسم في إعلام أصحاب المصالح على طول الطريق بالاتجاه نحو تصميم نظام متماسك، يمكن التحكم فيه لضمان كفاءة وفعالية النظام الضريبي، أيضاً دور هذه الوحدات في معرفة الفجوة الضريبية ومدى مساهمة كل قطاع في الضريبة، على مستوى الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي الاستفادة من هذه الوحدات في تحديد الفجوة الضريبية في مصر.

تحليل التكلفة والعائد للسياسة البديلة:

تتمثل التكلفة في تكلفة تطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري لمواكبة التحول الرقمي ويمكنه إجراءات السداد والتحصيل، تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، تكلفة استخدام البيانات الضخمة في تقييم مخاطر عدم الامتثال، فمع شيوع استخدام تكنولوجيا (بلوك تشين) ووجود سلسلة كاملة من المعاملات يسمح في حال قيدها في صورة آمنة- بإنشاء حساب ضريبي يتم تحديثه باستمرار.

يتمثل العائد في زيادة الحصيلة الضريبية من خلال سد نوافذ التجنب الضريبي، تعزيز الشفافية حيث تقوم عمليات الرقمنة على زيادة إتاحة المعلومات عن طريق تدفق البيانات إلى مصلحة الضرائب بشكل لحظي الأمر الذي يمكنها من حصر المجتمع الضريبي وضم الفئات التي تتجنب الضرائب، زيادة في أعداد مقدمي إقرارات، تحفيز الاستثمار، دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية.

الأطراف ذات الصلة المعنيين

يمكن تصنيف الأطراف ذات الصلة المعنيين بالسياسة الضريبية كالتالي:

- الوزارات المعنية: وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية، وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المجلس الأعلى للاستثمار.
- السلطة التشريعية ممثلة في (اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، مجلس الشيوخ).
- المجلس التنسيقي للسياسات النقدية والمالية.
- لجنة الحوار الوطني (المحور الاقتصادي).
- الإعلام.

- المواطنين المكلفين بدفع الضريبة.

كل سياسة عامة لها مؤيدون ومعارضون لذا لا بد من وجود تحالف بين كافة الأطراف المعنية ذات الصلة مع التركيز على الأطراف أصحاب المصلحة الكبيرة والنفوذ سواء مؤيدين أو معارضين واتباع أسلوب الإقناع والمشاركة في تنفيذ تلك السياسة.

الخاتمة

تعد السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية؛ وذلك لما تحقّقه من أهداف في مجال التنمية الاقتصادية، حيث تعد عنصرًا مهمًا من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. اتضح من البحث أن تطوير السياسة الضريبية في ضوء التطورات والضغوط الجديدة التي تُثقل كاهل الموازنات المحلية في ظل وجود تحديات على مستوى جميع القطاعات لذا فإن وضع سياسة ضريبية فعالة تراعي الهدف المالي (الحصيلة الضريبية)، الهدف الاجتماعي (تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل)، الهدف الاقتصادي (تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وترقية الصادرات)، والبعد البيئي أيضًا (من خلال دور السياسة الضريبية في الحد من التلوث وتحقيق إيرادات لتمويل الأنشطة الصديقة للبيئة لدعم الطاقة النظيفة) أصبح من السياسات المهمة التي يتم التركيز عليها خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي من خلاله أصبحت التعاملات التي تتم في قطاع كبير من الاقتصاد تتم رقميًا، فأصبح لزامًا على الحكومة المصرية الاستعداد سواءً بالتشريعات المناسبة، أو إعداد الكوادر البشرية المدربة للتعامل معها.

وبذلك يمكن للحكومة المصرية الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في وضع سياسات ضريبية فعالة بما يتلاءم مع ظروف الاقتصاد المصري فالسياسة الضريبية لا بد أن تأخذ في الاعتبار: فرض الضرائب على الشركات الكبرى، تبادل المعلومات عن الحيازات الخارجية، وسن نظام تسعير عادل للكربون. وبذل المزيد من الجهود والخطوات المهمة ضمن مجال رقمنة المنظومة الضريبية مع الأخذ في الاعتبار ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من بعض المخاطر خاصةً مخاطر الأمن الإلكتروني والخصوصية والاحتيال وسرقة البيانات، وغيرها من المخاطر الأخرى المرتبطة بالتحول الرقمي، ويتم ذلك من خلال توفير نظام للإنذار المبكر ضد البرمجيات الخبيثة والهجمات الإلكترونية التي تنتشر بنطاق واسع ضد البنية التحتية الحيوية للمعلومات المصرية، بالإضافة إلى وضع إطار تشريعي ملائم، وتأسيس البنية التحتية اللازمة لضمان الثقة في المعاملات الإلكترونية وحماية الهوية الرقمية، وجمع المعلومات حول الحوادث الأمنية وتحليلها، والتنسيق والوساطة بين كافة الأطراف لحل مثل تلك

الحوادث، بالإضافة إلى أهمية تأهيل العاملين لهذا التحول، وإدخال تكنولوجيا التحول الرقمي في النظام الضريبي.

وبالتالي فإن تنفيذ السياسة الضريبية يحتاج لوجود رؤى وطنية شاملة وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة، وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية لضمان نجاح هذه السياسة المقترحة.

- حكمت عبد الكريم (1973). السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي في العراق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- دينا قاسم (2022)، مدى الاستفادة من رقمنة المالية العامة في إصلاح منظومة الضرائب في مصر دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- دينا قاسم، (2017)، تقييم دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية " دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- رفعت المحجوب (1983). كتاب المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- سانجيف غوبتا وآخرون، مارس 2018، " رقمنة المالية العامة التكنولوجيا تعيد تشكيل كيفية جمع الحكومات للأموال وإنفاقها"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/03/index.htm>
- سلوى صالح كامل مذكور وآخرون. (2020) مكافحة التهرب الضريبي و أثرها على الحصيلة الضريبية: دراسة مقارنة بين مصر و تركيا و ماليزيا، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، المجلد التاسع والأربعون، العدد الأول، جزء (7)
- سهير أبو العينين، 2013، " دور السياسات المالية في تحقيق النمو والعدالة في مصر (مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام)"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 247، معهد التخطيط القومي.
- سعيد عبد العزيز عثمان، (2000). النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة)، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- شريف رفاعي عبد الحميد (2002)، دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر خلال الفترة من عام 1989 إلى عام 1997م، رسالة ماجستير، تجارة عين شمس، ص 21.
- شكري العثماوى، 2023، " السياسة الضريبية المستدامة"، <https://www.dof.gov.ae/en-us/publications/Lists/ContentListing/Attachments/714/The%20sustainable%20tax%20policy.pdf>
- صالح حامد: (2010). الوسيط في شرح أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 19 لسنة 2002 وتعديلاته، دراسة مقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية القاهرة.

- صياغة سياسات ضريبية فعالة: رؤى من منحنى Laffer، 2023،
<https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%BA>
- عبد الفتاح الجبالي، 2018، "المجلس الأعلى للضرائب ضرورة أساسية"
<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/202873/4/688355/%D9%82%D8%B6%BA>
- عبد الله الصعيدي (1990). كتاب الضرائب والتنمية، القاهرة، دار النهضة العربية.
- محمد جاد، 2020، " لماذا تعجز مصر عن تحصيل الضرائب بكفاءة؟" ، حلول للسياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة،
<https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/556/why-cant-egypt-collect-taxes-efficiently>
- مروة حجازي، إبريل 2024، " تقدير حجم الفجوة الضريبية في مصر خلال الفترة من 2006-2022 - دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 25، العدد الثاني، ص 256.
- معوض السيد معوض (2013). دور السياسة الضريبية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لحفز التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة بنها، كلية الحقوق.
- نبيل محمود، أكتوبر 2010، " الهند تدخل عصر بطاقات الهوية البيومترية"،
<https://www.alayam.com/Article/Article/46553/Index.html>
- وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.
- ياسر علي (2023). دور السياسة الضريبية في تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي في مصر بالتطبيق على الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 2000 إلى 2020م، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة دمياط العدد السابع.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Akhilesh Ranjan and S. Ramesh, "*Addressing the 'tax gap' in India*", <https://www.pwc.in/research-and-insights-hub/immersive-outlook/addressing-the-tax-gap-in-india.html>
- Charles K. Rowley. (1996). *The political Economy of the Minimal State*, Edward Elgar, United Kingdom.
- IMF, fiscal monitor, , April 2022, *fiscal policy from pandemic to war*, <https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2022/04/12/fiscal-monitor-april-2022>
- Kwang Choi, "*Tax Policy and Tax System in Korea*" Korea institute of public finance, file:///C:/Users/Computer%20city/Downloads/Tax%20Policy_.pdf
- Martin Feldstein. (1987). *The Effects of Taxation on Capital Accumulation*, National Bureau of Economic Research
- Richard M. Bird and Eric M. Zolt (April 2003), *Introduction to Tax Policy Design and Development*, World Bank bank.
- Snirley Dennis Escoffier Koren A. Fortin: (2006): *Taxation for Decision Makers*, pearon prentico hall.
- Vito Tanzi and Howell Zee. (2001). *Tax policy for Developing Countries*, Economic Issues Series, No 27, (IMF), Washington, USA.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- <https://data.albankaldawli.org>، موقع البنك الدولي،
- <https://.unescwa.org>، موقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
- <https://www.imf.org>، موقع صندوق النقد الدولي،
- <https://www.eta.gov.eg/ar/>، موقع مصلحة الضرائب المصرية،
- <https://mof.gov.eg/ar>، موقع وزارة المالية المصرية،

الملخص التنفيذي

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم واشتداد المنافسة بين الدول والمشروعات الاقتصادية، تسعى الدول لوضع خطط وسياسات تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة بالنسبة للمشروعات القائمة والعمل على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، ولن يتأتى هذا إلا من خلال وجود إصلاح لجميع القطاعات الاقتصادية، ولعل من بين أهم السياسات التي يجب على الدول إصلاحها ومراجعتها هي السياسة الضريبية باعتبارها أحد أدوات الضبط الاقتصادي وتحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة، من حيث فعاليتها في تمويل الخزنة العامة للدولة، أو مساهمتها في تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الاستثمار وتعبئة الادخار وترشيد الاستهلاك وتشجيع الصادرات، والتوزيع العادل للدخل وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن والمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية، إضافة إلى فعاليتها في الحد من التلوث وتحقيق إيرادات لتمويل الأنشطة صديقة البيئة.

تشير نتائج البحث أن هناك عددًا من أوجه القصور في النظام الضريبي المصري والتي يعد من أهمها كبر حجم القطاع غير الرسمي، ظاهرة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، وانخفاض كفاءة الجهاز الضريبي وانخفاض مستوى الوعي الضريبي، وضعف الطاقة الضريبية، إن من أهم تحديات السياسة الضريبية الحالية في ظل التطورات الحديثة وانضمام مصر إلى الفريق التوجيهي المختص بمتابعة الإطار الشامل لتطبيق الخطط التنفيذية لمحاربة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS)، وانضمامها إلى المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة التابع لمنظمة OECD بهدف تحديث اتفاقيات منع الازدواج الضريبي هو وضع سياسة ضريبية تواكب العصر الرقمي، وتعمل على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وبالإضافة إلى دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في إطار عملية التنمية المستدامة، وبالتالي يتمثل التحدي أمام صانعي السياسات في الموازنة بين إيجاد حصة عادلة من عائدات الضرائب من جانب، وتحقيق الكفاءة من جانب آخر.

لذا يوصي البحث باقتراح سياسة ضريبية بديلة تعتمد على:

- رفع الوعي الضريبي لدى المكلف، بعقد ندوات وملتقيات تجمع الإدارة الضريبية بالمكلفين، لتحديد التزامات وحقوق المكلف، بمعنى تقريب المسافة بين الإدارة الضريبية والمكلف وبناء الثقة مع الممول.
- الإستفادة من الإيرادات الضريبية لتمويل مخصصات القطاعات الأكثر حاجة للتمويل مثل الصحة والتعليم والإسكان وذلك لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تطوير آليات التعرف على هوية دافعي الضرائب ومراقبتهم، وتسهيل الامتثال عليهم باستخدام وسائل مثل تكنولوجيا الهاتف المحمول، حيث أصبح بمقدور الحكومات من خلال الرقمنة جمع معلومات دقيقة حول مدفوعات الرواتب ومبيعات الشركات في منافذ بيع السلع والخدمات وتحصيل الضرائب بشكل فوري على هذه المعاملات إلكترونياً، وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع والتحصيل الإلكتروني وتبني نظم إلكترونية مثل تطبيق الفاتورة الإلكترونية ونظام البلوكتشين وأنظمة الشراء الإلكتروني.
- التكامل بين الأنظمة الضريبية وباقي الأنظمة على مستوى الدولة وإشراك كافة الجهات المعنية في مرحلة تخطيط وتنفيذ التحصيل الضريبي الرقمي بهدف تدفق البيانات إلى مصلحة الضرائب بشكل لحظي الأمر الذي يمكنها من حصر المجتمع الضريبي وضم الفئات التي تتجنب الضرائب.
- وجود آلية واضحة ودائمة لحل المنازعات الضريبية، بحيث يكون هناك لجان دائمة لحل وفض المنازعات التي تنشأ بين مصلحة الضرائب والممول، وأتكون هذه اللجان ماثلة للجان الدائمة لفض منازعات المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء، ويكون قرار هذه اللجان نهائياً.
- زيادة مساهمة الضرائب على الثروة وأرباح رأس المال وتعدد ملكية الوحدات السكنية وزيادة الضرائب على السلع الفاخرة كثيفة الكربون.

- الإستفادة من وحدة السياسة الضريبية tax policy unit بوزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية حيث تقوم تلك الوحدة على دراسة السياسة الضريبية الحالية وتقييمها، استنادًا إلى الحقائق وتحليل البيانات، وأيضًا الحفاظ بشكل عام على الإشراف لضمان نزاهة النظام الضريبي، ولعب دور حاسم في إعلام أصحاب المصالح على طول الطريق بالاتجاه نحو تصميم نظام متماسك، يمكن التحكم فيه لضمان كفاءة النظام الضريبي وفعاليتها، أيضًا دور هذه الوحدات في معرفة الفجوة الضريبية ومدى مساهمة كل قطاع في الضريبة، على مستوى الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي الإفادة من هذه الوحدات في تحديد الفجوة الضريبية في مصر.

ولتنفيذ تلك السياسة يتم تحديد تكلفة تطبيق تلك السياسة وعائدها وتحديد الأطراف المعنيين ذات الصلة: تتمثل التكلفة في تكلفة تطوير البنية التحتية ومقار مصلحة الضرائب، وتنمية قدرات العنصر البشري لمواكبة التحول الرقمي وميكنة إجراءات السداد والتحويل، تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالضرائب، تكلفة استخدام البيانات الضخمة في تقييم مخاطر عدم الامتثال فمع شيوع استخدام تكنولوجيا (بلوك تشين) ووجود سلسلة كاملة من المعاملات يسمح في حال قيدها في صورة آمنة- بإنشاء حساب ضريبي يتم تحديثه باستمرار.

يتمثل العائد في زيادة الحصيلة الضريبية من خلال سد نوافذ التجنب الضريبي، تعزيز الشفافية حيث تقوم عمليات الرقمنة على زيادة إتاحة المعلومات عن طريق تدفق البيانات إلى مصلحة الضرائب بشكل لحظي الأمر الذي يمكنها من حصر المجتمع الضريبي وضم الفئات التي تتجنب الضرائب، زيادة في أعداد مقدمي إقرارات، تحفيز الاستثمار، دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق العدالة الضريبية.

يمكن تصنيف الأطراف ذات الصلة المعنيين بالسياسة الضريبية كالتالي:

- الوزارات المعنية: وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية، وزارة التخطيط، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المجلس الأعلى للاستثمار.
- السلطة التشريعية ممثلة في (اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب، مجلس الشيوخ).
- المجلس التنسيقي للسياسات النقدية والمالية.

- لجنة الحوار الوطني (المحور الاقتصادي).

- الإعلام.

- المواطنين المكلفين بدفع الضريبة.

ولنجاح السياسة البديلة لا بد من اتباع أسلوب المشاركة والإقناع للتوصل لرؤى وطنية شاملة وفق إطار تدريجي داعم لهذا التحول والذي يضمن مشاركة كافة الأطراف المعنية، حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة، وفق أطر تكاملية وأدوار محددة للجهات المعنية لضمان نجاح السياسة المقترحة.